في حفل افتتاح «منتدى الكويت للشفافية» الذي انطلق تحت رعاية صاحب السمو

الحجرف: إجراءات فعالة لحوكمة التعليم.. والإدارة الرشيدة هي أساس النجاح

- المجلس الأعلى للتعليم أصبح الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات المؤثرة على المنظومة التربوية

د. نايف الحجرف والنمش والسبلاني والغزالي خلال المنتدي

جانب من الحضور في الافتتاح

- الإصلاح بمفهومه الشامل يركز على التعليم باعتباره الأساس في ترسيخ المفاهيم السليمة بنفوس الطلبة

- النمش: هدفنا تشجيع الهيئات على مكافحة الفساد والوقاية منه بمشاركة منظمات المجتمع المدني

- السبلاني: الكويت تبذل جهودا كبيرة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية

- الغزالي: نتطلع إلى تحويل جهود مكافحة الفساد إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية

كتب فارس العبدان

نقل وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الحجرف تحيات راعي المنتدي صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وتمنيات سموه بالنجاح والتوفيق لأعمال المنتدي.

جاء ذلك في حفل افتتاح «منتدى الكويت للشفافية» السنوي في دورته السابعة الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية برعاية سامية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، تحت شعار « حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة » وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى.

وأضاف الحجرف: لقد استوقفني عنوان المنتدى، لافتا الي ان علماء الادارة هم أول من تسارعوا لتبني مفاهيم الحوكمة لمعالجة الكثير من اوجه القصور والخلل الذي اصاب ادارات كثيرة من المؤسسات المالية في اعقاب الازمات الاقتصادية.

وزاد: وان كانت الحوكمة في اطارها العام ومبادئها الاساسية هي فن الادارة الرشيدة فانني متاكد من اتفاقكم بان الادارة الرشيدة هي اساس النجاح لاي عمل بغض النظر عن مجاله.

واشار انه فيما يتعلق بالتعليم فان الحوكمة في هذا المجال تتركز بضمان وجود اليات واضحة لاتخاذ القرار التربوي او تعليمي تضمن بذل رؤية واهداف يتم اتخاذ قرارات تنفيذية تترجم تلك الروية علي ارض الواقع لتحقيق الاهداف المرجوة وعليه وفي هذا الصدد ولضمان تفعيل مبادي الحوكمة فقد تم اعادة هيكلة اتخاذ القرار في وزارة التربية في دولة الكويت بحيث يكون المجلس الاعلي للتعليم هو الجهة العليا المنوط بها اتخاذ القرارات التي توثر علي المنظومة التربوية والتعليمية في الدولة حيث يكون دور وزارة التربية هو تنفيذ هذة القرارات في حين يكون دور المركز الوطني لتطوير التعليم رقابيا يضمن تنفيذ وزارة التربية لقرارات المجلس الاعلي للتعليم برفع تقارير دورية بذلك.

واردف ان وجود المثلث التنظيمي وهو المجلس الاعلي للتعليم ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم سهل علي ايجاد ادارة رشيدة من حيث اتخاذ القرار ومتابعة متطلباته.

واوضح انه اذا كان اختيار التعليم موضوعا للمنتدي في دورته السابعة فانه اختيار له دلالاته الهامة حيث ان الاصلاح لمفهومه الشامل ينطلق بل ويركز على اصلاح المنظومة التعليمية فهي الاساس في ترسيخ وتعزيز المفاهيم السليمة في نفوس الطلبة بجميع المراحل وياتي في مقدمة تلك المفاهيم مفاهيم الشفافية والنزاهة والتي تكتسب ولاتتعلم حيث ان هذا المنتدي ياتي كمثال لتضافر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة تاكيدا علي ايمان الدولة بدور مؤسسات المجتمع المدني وضرورة مشاركتة بمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة وانني علي يقين بان الحلقات النقاشية التي ستعقد علي مدي يومين القادمين وماسيخرج عنها من توجيهات ومقترحات سيساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة.

وأكد ان المجلس الأعلي للتعليم هي الجهة المناطة بمراقبة التربية القرارات التعليمية التي تصدرها وزارة التربية، كما ان المركز الوطني للتعليم يرفع تقارير دورية الى المجلس.

من جانبه، قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المستشار عبدالرحمن النمش إن الهيئة مازالت باستكمال بناء مراحلها لانها تمثل احدى ثمار توجيهات سمو امير البلاد لمكافحة الفساد مشيرا ان مشاركتنا بهذا المنتدى تهدف الي تشجيع المنظمات والهيئات لمكافحة الفساد والوقاية منه وايضا ايجاد التدابير من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني وتوسيع دورة لمكافحة الفساد ومحاربتة حيث ان المشرع الكويتي حثنا في المادة 21 بالتعاون لنشر النزاهة والمواطنة الصالحة واعداد برامج توعوية خاصة وايضا تعاون دور العبادة لما لعا من دور كبير لايصال قيمة النزاهة بل تمتد لتؤدي دورا في غرس المزيد من الشفافية والنزاهة لابنائنا الطلبة خصوصا صغار السن لايجاد جيل جديد يتمتع بالحصانة ضد الفساد

واوضح اننا نتطلع الي التثقيف واتخاذ التدابير اللازمة بكافة المستويات لحماية النزاهة والامانة وتقوية النازع بالنفوس من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئات ذات الصلة لايجاد مجتمع خالي من الفساد.

من ناحيته، اشاد مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اركان السبلاني بالجهود المبذولة في الكويت خلال الفترة الماضية من أجل ارساء المزيد من الأسس اللازمة لتفعيل التوجه نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على مختلف المستويات.

واوضح السبلاني ان المنتدى ينعقد في فترة هامة من تاريخ الكويت وتاريخ المنطقة العربية بشكل عام ، موضحا ان هناك طلبا واهتماما نحو المزيد من المشاركة المجتمعية والشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية موضحا ان جميع تلك الامور ذات علاقة جدلية بمسالة الفساد اذ ان الفساد ينتقص منها جميعا وبضعفها ينتشر الفساد ويستشري.

واردف السبلاني: المنتدى يتحدث عن نزاهة التعليم وتعليم النزاهة ، وفيما يخص نزاهة التعليم يؤكد لنا اهمية التعليم بالنسبة لجهود التنمية وهو القطاع الذي من خلاله تتم تنمية القدرات البشرية لأولئك الذين من المفترض بهم ان يقودوا جهود التنمية ومن دون نزاهة في هذا القطاع فان النتائج المتحققة من خلاله تكون ضعيفة وبالتالي فان نزاهة التعليم أمر ضروري لتحقيق التنمية

وتابع قائلا: وفيما يخص تعليم النزاهة فهو قيمة أساسية لابد منها لتحقيق المواطنة الصالحة الجيدة ولترسيخ ما يلزم من قيم وسلوكيات لدى افراد المجتمع ليطلعوا بادوارهم سواء في حياتهم اليومية كمواطنين او كمسئولين في مراكز المسئولية في مختلف المستويات موضحا انه بدون تعليم النزاهة سنخسر عنصر هام من عناصر التنمية مؤكدا ان تعليم النزاهة ونزاهة التعليم لهما علاقة وطيدة بجهود التنمية وهو لب عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي ينتشر في اكثر من 177 مكتبا في دول العالم وايضا على المستوى الاقليمي فتوجد لنا مكاتب في خمس مناطق بالعالم من بينهما المنطقة العربية

واضاف السبلاني: اهتماما بهذا الموضوع منبثقا من اهتمامنا بموضوع التنمية ، وبرنامجنا يقوم على 4 امور اساسية في المنطقة فالامر الاول انه يدعم تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد بحيث يمكن من خلالها تحديد احتياجات الاصلاح بشكل موضوعي بالاضافة الى انه يدعم اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم التدريب والمشورة الفنية.

وتابع قائلا: وندعم مبادرات لتعزيز النزاهة في قطاع اكثر عرضة للفساد او ذات اولوية بالنسبة لجهود التنمية ومنها على سبيل المثال قطاع التعليم ،وايضا نوفر مساعدة فنية متخصصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة العربية او تمر بظروف تجعل من مكافة الفساد اكثر حساسية بالنسبة لاستقرارها ومن خلال تلك المحاور الاربعة نسعى لدعم الدول العربية في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد فعالة تحترم مبادئ المشاركة بالمجتمع وسيادة القانون وحسن إدارة الشأن العام والحد من اهدار المال العام.

وأوضح السبلاني ان التجربة الدولية اظهرت انه اذا تم تركيز الجهود والموارد والمهارات في قطاعات ذات اولوية فانه يمكن تحقيق نتائج افضل يشعر بها المواطن في حياته اليومية وعلى راسها قطاع الصحة والتعليم.

وفي كلمته قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي في هذا العام – وللمرة الأولى – تقيم منتدانا السنوي بعد أن تأسست «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» ، وهو مطلب استمرت جمعية الشفافية الكويتية بالمناداة به منذ المنتدى الأول الذي أقيم في يناير 2007م، بل منذ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للجمعية في 2005/3/7م، حيث نشأت الهيئة من خلال مرسوم بقانون رقم «24» لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ونحن بهذه المناسبة نقول لحضرة صاحب السمو الأمير شكرا على تلك الاستجابة لمطلب هام في طريق إصلاح الأجهزة الحكومية، بعد أن تعثر صدور القانون في مجلس الأمة لسنوات عدة.

وأضاف الغزالي إن المسؤولية المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة مهمة تحملتها جمعية الشفافية الكويتية طوعا، إلى جانب عدد من الجهود الفردية هنا وهناك ومساندة لمساعي الجمعية من جانب جمعيات نفع عام ، والآن، وبعد تأسيس الهيئة، فإن أعضاء الجمعية يتطلعون إلى أن تتحول جهود مكافحة الفساد من جهود تطوعية ، ومساعي فردية تزداد وتقل بين فترة وأخرى، إلى عمل مؤسسي ممنهج وفق خطة استراتيجية؛ فالمسؤولية باتت على الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالدرجة الأولى، والناس تنتظر منها الكثير ، ومجلس الأمناء في الهيئة أهل لذلك، وسيكون دور جمعية الشفافية الكويتية مساند ومعاون للهيئة لتحقيق رسالتها السامية.

ولفت الي ان جمعية الشفافية الكويتية، ستستمر في الدفع نحو استكمال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيرا الي ان هذا يشمل ضرورة إقرار وتعديل عدد من القوانين، وهي إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، وإصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات، وإصدار وتعديل قوانين أخرى، ومنها: إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية، وتعديل قانون المناقصات العامة، وغيرها.

ونوه الغزالي بالمادة «21» من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والتي تنص على: «تتعاون الهيئة مع مختلف الجهات في مكافحة الفساد وعلى الأخص ما يلي: «1» التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة «2» التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة».

وقال الغزالي، إن اهتمام المنتدى بحوكمة التعليم يأتي انطلاقا من الإيمان بضرورة العمل على وضع وتنفيذ برامج لتعليم النزاهة في جميع المراحل العمرية، وكذلك تعزيز النزاهة في مؤسسات التعليم العام والخاص بمختلف مراحله، وذلك في سياق العمل على نشر وتفعيل قيم النزاهة وربطها بقيم الولاء والمواطنة.

الوزير الحجرف متحدثا للصحافيين

الحجرف يستعرض المعرض المصاحب للمنتدي

السويدان: غرس القيم في نفوس أبنائنا ضرورة .. والفساد هو السبب الثاني لتعطيل الأمة

د. طارق السويدان

قال الداعية طارق السويدان ان موضوع الشفافية يشغل بالي من عدة سنوات ويسرني ان اشارك في منتدي الشفافية السابع، لاسيما وان موضوعه يتعلق بمصادر التعليم وقد سبق ان عملنا دورات حول تعليم القيادة وتعليم الامانة فمثل هذه المواضيع ان لم تغرس في الطفل من الصغر يصعب ان نغرسها عند الكبر ولذلك ياتي هذا الموضوع ليؤسس هذا المبدأ، وكما يقول العرب قديما الحرب اولها كلام وبعض الناس يقول ما الفائدة من هذه المؤتمرات، حيث ان فائدتها تؤسس للفكر والمناهج الذي يؤسس بتغيير الشخصية وهذه المسالة في منتهي الأهمية ولابد ان تكون هناك مناهج تعلم في نفوس اطفالنا منذ نعومة أظافرهم.

واكد السويدان ان الفساد الحالي هو السبب الثاني في تعطيل الامة والأمر الأساسي هو الاستبداد السياسي وحجم الفساد المالي الكبير لا احد يتخيله، حيث انني كنت في زيارة للرئيس التركي وقال لي انني عندما كنت رئيسا لمدينة استطنبول استطعت في سنة واحدة توفير 20 مليار دولار وهذه مدينة واحدة فتخيلوا لو تحولت هذه المليارات الي التعليم والصحة فكيف سيكون حال امتنا. واقترح السويدان ان يتم تدريس مواضيع النزاهة والأمانة للطلبة من خلال مناهج بناء الشخصية حيث ان هذه اهم من الرياضيات والعلوم وغيرها لأنها تعلم الطالب ان يكون طالبا صالحا.

وزير التربية: الرعاية السامية دليل دعم رسمي لجهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

على هامش حفل الافتتاح ذكر وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف في تصريح للصحافيين ان الرعاية السامية لصاحب السمو امير البلاد للمنتدى السابع الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية لها دلالة واضحة على دعم القيادة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني المعنية التي تساهم مع الجهود الرسمية في مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة.

وتابع قائلا: وما يعطي المنتدى اهمية هذا العام هو العنوان الذي تم اختياره وهو حوكمة التعليم « نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» بما يؤكد على اهمية ان تتسم المنظومة التعليمية بالنزاهة والشفافية، مضيفا: وان لم تتخذ اي خطة تنموية طموحة من التعليم انطلاقة وركيزة فلن تكن قادرة على تحقيق اهدافها مشددا على اهمية غرس مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في سن مبكر بنفوس ابنائنا الطلبة في مختلف المدارس والجامعات لاسيما وان النزاهة هي ليست دروس تعلم بل هي مبادئ وقيم تكتسب من خلال الممارسة اليومية وتكاتف وتضافر جهود رسمية ومجتمعية سواء في المدرسة او الاسرة وايضا لوسائل الإعلام دور في تعزيز تلك المفاهيم. واكد الحجرف ان توصيات المؤتمر ستكون قيمة مضافة تعين القائمين على التعليم العام والعالي لاتخاذ كل ما من شانه تطوير منظومة التعليم في الدولة.

رئيس هيئة مكافحة الفساد: بدأنا تشكيل فرق عمل للهكيل التنظيمي

اوضح رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت المستشار عبدالرحمن النمش ان الهيئة معنية بمكافحة الفساد سواء في التعليم او في جميع قطاعات الدولة، موضحا ان مكافة الفساد في التعليم يخلق جيل قادر على مكافحة الفساد في المستقبل بكافة مجالاته.

واعرب النمش عن سعادته للمشاركة في اعمال المنتدى السابع لجمعية الشفافية الكويتية والخاص بحوكمة التعليم، لافتا إلى ان قانون الهيئة ينص على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في كافة الانشطة التي من شانها خدمة المجتمع. ومن ناحية أخرى قال النمش : بعدما انتهينا من تاسيس مجلس ادارة الهيئة بدانا بتشكيل فرق عمل خاصة بالهكيل التنظيمي واللائحة التنفيذية بالاضافة الى اننا قمنا باعداد الميزانيات الخاصة بالهيئة وانتداب بعض الموظفين في قطاعات الدولة المعنيين بالشئون الادارية والمالية معلنا ان العمل جاري حاليا للانتهاء من صياغة اللائحة التنفيذية والتي من شانها تنظيم عمل الهيئة وانطلاقتها في المراحل القادمة فضلا عن الاهتمام بالجانب التوعوي والاعلامي والوقائي لاسيما الجانب الدولي كون الهيئة مرتبطة بمقومات دولية ترتبط بالمنظمات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد وكشف النمش ان الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت توطد حاليا اواصر التعاون مع الهيئات الدولية المشابهة من اجل تبادل الخبرات وتحديد أطر التعاون فيما بينهم.